



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد العاشر – العدد 30 الفصل الأول – 2015

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

Impact of the knowledge Economy in the Tax Examination Survey Study of A Sample of Auditors Views in the General Commission of Taxe

م.م. ايمان حسين داود الشرع
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

المستخلص

اهتمت منظمات وهيئات الدول المتقدمة بموضوع إقتصاد المعرفة من خلال إستخدام التكنولوجيا المتطورة في إداء وظيفة الفحص الضريبي وذلك لأهميته ودوره الفاعل في ضمان دقة إجراءات عملية التحاسب الضريبي إلا إن الهيئة العامة للضرائب مجتمع البحث لازالت تستخدم الأساليب التقليدية في مجال وظيفة الفحص الضريبي مما أثار ذلك على إداء عملها , من هنا فإن البحث يهدف الى بيان مستوى تأثير إدخال الأساليب المتطورة للإقتصاد والمعرفة متمثلة بتكنولوجيا الإتصال المتقدمة في مجال ممارسة وظيفة الفحص الضريبي في الهيئة العامة للضرائب , وقد إستخدمت الإستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات من عينة البحث والتي بلغت (62) مراقب حسابات وحللت إستجاباتهم بإستخدام النسب المئوية والأوساط الحسابية المرجحة وقد كانت أبرز الأستنتاجات هي ان هنالك تأثير ودرجة كبيرة لإقتصاد المعرفة من خلال إستخدام تكنولوجيا متطورة وفاعلة في الهيئة العامة للضرائب لتطوير وظيفة الفحص الضريبي.

الكلمات الإفتاحية : إقتصاد المعرفة ، الفحص الضريبي ، العولمة، تكنولوجيا المعلومات ، التجارة الألكترونية ، أدلة الإثبات .

Abstract

The organizations and institutions of the developed countries have given attention to the subject of the knowledge economy by using advanced technology in the function of tax examination because of the important and effective role in ensuring the accuracy of the tax accounting process procedures, But the General Commission of taxes is still using traditional methods in the field of tax examination which affects the performance of its work. This research aims to explain the level of effect on introducing advanced methods of Economics and knowledge represented by advanced communication technology in the field of practicing tax examination function in the General Commission of taxes, A questionnaire has been used as a means for collecting data from the research sample which is about (62) auditors their responses have been analysed using the percentages and weighted arithmetic mean .The main conclusions of the research that there is extremely effect of knowledge economy through using advanced and effective technology in the General Commission for taxes to develop the function of tax examination.

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

المقدمة: Introduction:

يشهد العالم حالياً تقدماً تكنولوجياً هائلاً في كافة المجالات الإقتصادية يرجع الأساس فيه الى الكثافة المعرفية وليس الى كثافة رأس المال المادي. قديماً كانت المعرفة تستخدم في تحويل الموارد المتاحة الى سلع وخدمات، أما الآن وفي ظل إقتصاد المعرفة لم يعد هناك حدود لدور المعرفة في تحويل الموارد، بل وتعدت في دورها، ليصبح خلق موارد جديدة وأصبحت تمثل احد عناصر الإنتاج ولقد كان للقطاع التجاري النصيب الأكبر من الإستفادة من المعرفة المتراكمة، إذ تحولت الى التجارة الألكترونية وأصبح من يملك المعرفة له السبق في الحصول على أكبر حصة سوقية نتيجة إدخال المعرفة بكافة قنواتها الى الأنشطة الإقتصادية ظهر ما يسمى بالإقتصاد المعرفي. وعليه تناول هذا البحث أحد المواضيع الهامة والمعاصرة إلا وهي أثر إقتصاد المعرفة في وظيفة الفحص الضريبي.

1- منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث: Research Problem:

من خلال الزيارات الميدانية للهيئة العامة للضرائب، فقد تلمست الباحثة إستخدام الهيئة للأساليب التقليدية في الفحص الضريبي وعدم إدخال الأساليب المتطورة للإقتصاد المعرفي المتمثلة بتكنولوجيا الإتصال مما دفع الباحثة الى البحث في هذا المجال وإنسجاماً مع ما تقدم فإن البحث يساهم في الإجابة عن التساؤل الآتي :-
ما هو مستوى تأثير إستخدام الأساليب المتطورة للإقتصاد المعرفي في وظيفة الفحص الضريبي؟

1-2 أهمية البحث : Research Significance

تكمن أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على إقتصاد المعرفة وأثره الإيجابي على وظيفة الفحص الضريبي في الهيئة العامة للضرائب إذ إن السمة الجديدة للإقتصاد المعرفي جعلت وظيفة الفحص الضريبي في ضرورة ملحة للتعرف على الملامح الأساسية والدور المحوري الذي تقوم به في سبيل الإبتكار والتغيير التكنولوجي. وما يترتب عليه من تغييرات في مفاهيم ومعايير الوظيفة من أجل مواكبة هذا التطور الحاصل في البيئة. ونتيجة للتطور الهائل الذي حصل في التكنولوجيا وتحقق عنه نوع من التراكم المعرفي الذي صاحبه تطورات في غاية الأهمية من التراكم الرأسمالي والسرعة في التقدم العلمي والتكنولوجي والذي تجسد بتكنولوجيا الإتصال وثروة المعلومات. من واقع هذا الأمر نشأ تداخل كبير بين مجموعة من العمليات ومن ثم المفاهيم التي أستخدمت للتعبير عنها. ومن هذه المفاهيم : إقتصاد المعرفة، رأس المال البشري، الثقافة المعلوماتية، إقتصاد المعلومات، الإقتصاد الجديد، الإقتصاد المبني على المعرفة،

1-3 هدف البحث: Research Objectives:

أن هذا البحث يهدف أساساً الى :-

- 1- تقديم مدخل مفاهيمي في مفهوم وأبعاد إقتصاد المعرفة والفحص الضريبي .
- 2- بيان مدى تأثير استخدام الأساليب المتطورة للإقتصاد المعرفي في وظيفة الفحص الضريبي عبر أستطلاع آراء عينة من المبحوثين.



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد العاشر – العدد 30 الفصل الأول - 2015

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

3- تقديم التوصيات لمساعدة الهيئة في توظيف أدوات إقتصاد المعرفة في ممارسة وظيفة الفحص الضريبي .

4-1 فرضية البحث: Research Hypotheses

يؤثر إدخال الأساليب الحديثة لإقتصاد المعرفة في مجال ممارسة وظيفة الفحص الضريبي.

1-5 إنموذج البحث

تم بناء إنموذج البحث من خلال تكيف إقتصاد المعرفة على وفق البيئة العراقية بالتركيز على أربعة متغيرات وكما موضحة في الشكل (1).

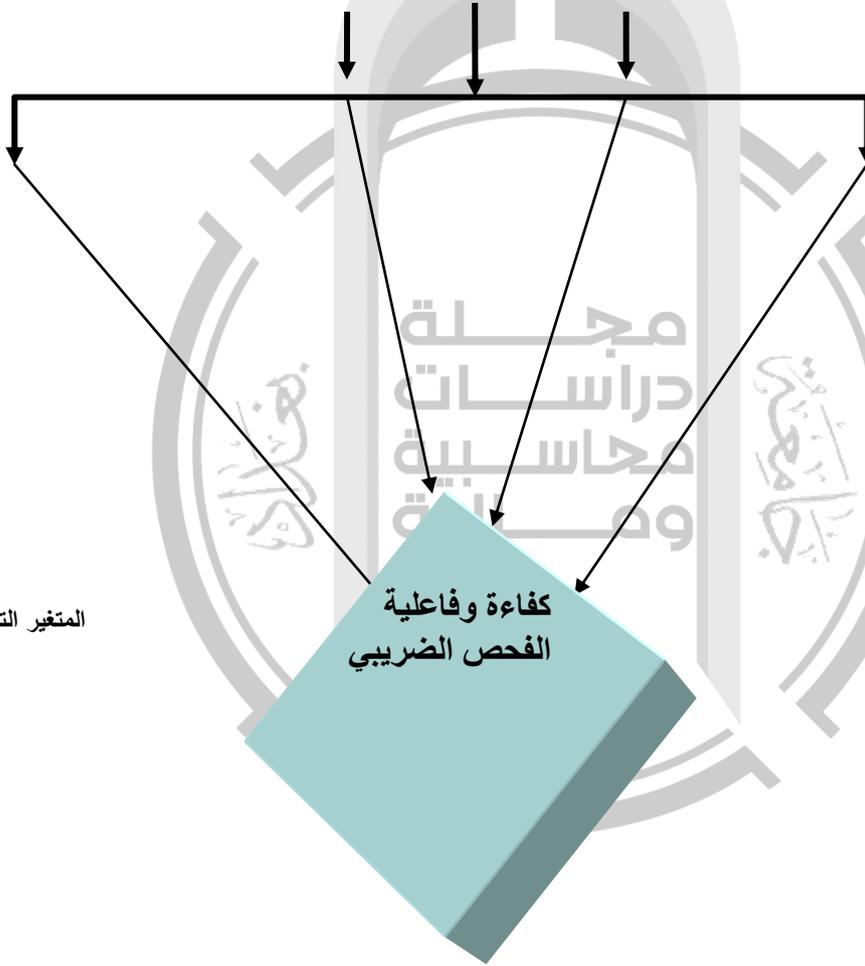


شكل رقم (1) أنموذج البحث

المتغير المستقل



المتغير التابع



المصدر: إعداد الباحث

1-6 منهج البحث

أعتمد البحث على المنهج الإستطلاعي الذي يقوم على أساس إستطلاع آراء عينة البحث ثم تحليل وتفسير البيانات المستحصل عليها وأستخراج النتائج منها.

1-7 حدود البحث

1- الحدود المكانية : وتتمثل في الهيئة العامة للضرائب في بغداد.

2- الحدود الزمانية: وتتمثل الحدود الزمانية للمدة من (2013) ولغاية (2014)

1-8 عينة البحث

تم إعتداد البحث على عينة عمدية صافية مكونة من (62) مراقبي الحسابات - قطاع خاص تم إجازة ممارسة وظيفة وتدقيق الحسابات ويشكلون نسبة 88,5% من عينة البحث الإجمالية مجتمع البحث البالغ (70) وفيما يلي وصفاً للعينة .

الجدول رقم (1) درجة إستجابة العينة

| فئة عينة البحث | العينة المستهدفة | الاستجابة الفعلية | نسبة الاستجابة |
|-------------------------|------------------|-------------------|----------------|
| مراقب حسابات - قطاع خاص | 70 | 62 | 88.5% |

يظهر من الجدول رقم (1) أن نسبة الإستجابة الكلية المتمثلة بـ 88.5% من العينة المستهدفة تعد نسبة جيدة.

1- التحصيل الدراسي: يوضح الجدول رقم (2) التحصيل الدراسي لأفراد عينة البحث علماً أن جميع أفراد العينة هم من مراقبي الحسابات.

جدول رقم (2) توزيع عينة البحث حسب التحصيل الدراسي

| التحصيل الدراسي | العدد | النسبة المئوية |
|--|-------|----------------|
| دبلوم عالي مراقب حسابات | 17 | 27.4% |
| المحاسبة القانونية / المعهد العربي للمحاسبين القانونيين | 20 | 32.3% |
| المحاسبة القانونية / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية | 25 | 40.3% |
| الإجمالي | 62 | 100% |

يظهر من الجدول أعلاه ان جميع أفراد العينة وحسب تحصيلهم الدراسي الذي هو ضمن تصنيف الدراسات العليا هم مؤهلين بشكل كافٍ للتعامل مع أسئلة الاستبانة بشكل علمي ومدروس الأمر الذي يعزز من موثوقية الإعتداد عليها عند التحليل.

2 - سنوات الخبرة: يوضح الجدول رقم (3) توزيع المستجيبين من أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العلمية في مزاوله المهنة لكل منهم.

**'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي'
دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات**

جدول رقم (3) توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة | العدد | النسبة المئوية |
|-------------------|-------|----------------|
| أقل من خمسة سنوات | 6 | 9.7% |
| 5 - 10 سنوات | 9 | 14.5% |
| 11 - 15 سنة | 20 | 32.3% |
| أكثر من 15 سنة | 27 | 37% |
| الإجمالي | 62 | 100% |

ويتضح من خلال الجدول رقم (3) ان عدد من المحاسبين القانونيين الذين لديهم سنوات خبرة أقل من خمس سنوات قد بلغ (6) فقط من إجمالي أفراد العينة مما يعني أن غالبية أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم لأكثر من خمسة سنوات. حيث ان عدد المحاسبين القانونيين الذين لديهم خبرة أكثر من 15 سنة يشكلون نسبة 37% وان ذلك يعد مؤشر إيجابي على ان الأغلبية من ذوي الخبرة العالية مما يعني إمتلاك غالبية افراد العينة لمستوى جيد من الخبرة في محاولة المزاولة المهنية وذلك تقاس قدرتهم على فهم محتويات الاستبانة والإجابة عليها بصورة أكثر دقة وموضوعية.

جدول رقم (4) توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة

| مستوى الإستجابة | الوسط الحسابي المرجح |
|-----------------|----------------------|
| ضعيفة جداً | 1-1.7 |
| ضعيفة | 1.8-2.5 |
| متوسطة | 2.6-3.3 |
| كبيرة | 3.4-4.1 |
| كبيرة جداً | 4.2-5 |

9-1 أداة البحث

أستخدمت الإستبانة كأداة رئيسية في جمع معلومات الجانب الميداني وتضم (12) فقرة بمقياس ليكرت الخماسي (أتفق تماماً , أتفق , محايد , لا أتفق , لا أتفق تماماً) وبأوزان (1,2,3,4,5) وعلى التوالي.

10-1 الوسائل الإحصائية

إستخدمت الباحثة النسب المئوية والوسط الحسابي المرجح في إستخراج نتائج البحث ولغرض تفسير مستوى إستجابة العينة المبحوثة في تحديد مستوى التأثير لديها كما في الجدول (4).

2- التأطير المفاهيمي لإقتصاد المعرفة والفحص الضريبي

1-2 مفهوم إقتصاد المعرفة وآلياته

**'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي'
دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات**

1-1-2 مفهوم إقتصاد المعرفة.

شهد القرن الحادي والعشرين تحول جوهري من مجتمع صناعي الى مجتمع معرفي، إذ إن المعرفة تبقى هي القوة الدافعة والمسيطر في المجتمع الذي يستخدم فيه المعلومات بكثافة في مختلف أوجه الحياة (يوحناال ادم، 2005: 25). إن زيادة دور المعرفة (Knowledge) في كافة المجالات برز بشكل ملحوظ في المجال الإقتصادي، إذ إن أسس الإقتصاد الصناعي أتجهت نحو الإقتصاد المعرفي (Knowledge Economy) وتقنية المعرفة نحو تقنية المعلومات (Information Technology IT) كأصول (Asset) تحسب ضمن الموجودات الأخرى مثل براءة الاختراع Patent والمعرفة التقنية (Technical knowledge) الوثائق (Documents) والبرمجيات (Software)، والإهتمام بتكثيف هذه الأصول الجديدة بغية ملائمتها لحاجة النشاط وظروفه ، بدلاً من إعتقاد الإقتصاد الصناعي على الموارد الطبيعية فقط وعليه يمكن تعريف المعرفة بحسب قاموس (ران دوم هاوس) على أنها "الإطلاع على الوقائع او الحقائق اوالمبادئ سواء من الدراسة ام من التقصي" (Escwa,2003: 4). وتعرف على إنها بيانات معلومات وإرشادات وأفكار يمتلكها المجتمع الإنساني ويستفيد منها في توجيه السلوك البشري فردياً ومؤسسياً في مجالات النشاط الإنساني المختلفة (الدعوي، 2009: 13) وإن المعرفة "هي أسس قدره في عملية خلق الافكار وتحقيق مستويات عالية من الجودة والإبداع التقني ، وهي ضرورية لتنفيذ الأنشطة الإدارية بكفاءة وفاعلية ". (ياسين، 2002:4) ، وتتميز المعرفة بسرعة إنتشارها وصعوبة منع الآخرين من إستخدامها ، كما إنها خليط من التعلم والخبرة المتراكمة المعتمدة على الفهم والإدراك البشري (Thoreson , 2000: 2) والمعرفة لا يمكن أن تتوفر الا من خلال التعليم بكافة أنواعه وبمختلف مراحلها ولا يمكن الإعتداد على إكتسابها من التمهين والتدريب فقط ، وترى الباحثة إن المعرفة حالة ذهنية فكرية للفرد تعمل على هيكله المعلومات لتحقيق هدف معين والقدرة على خلق الأفكار وتطبيقها من خلال عمليتي الإبداع والتعلم ، إن المعرفة Knowledge هي القدرة على التعامل مع البيانات ومعالجتها وتوظيفها لتتحول الى معلومات ومن ثم ترجمتها الى إداء لتحقيق مهمة محددة ، بمعنى إن المعرفة هي سلسلة مترابطة ومتكاملة من المراحل تبدأ بالبيانات مروراً بالتحقق والتأمل والتفكر وصولاً الى الحكمة والتي تمثل قمة المعرفة، (البارودي ، 2010: 15) وكما هو موضح في الشكل (2).



الشكل (2) المنظور المعلوماتي للمعرفة المصدر: (البارودي ، 2010: 16)

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

إن المعرفة تتجسد في كل مرحلة من تلك المراحل ولكن بمستوى نضوج مختلف، فالبيانات هي معرفة أولية بسيطة، ثم معرفة منظمة تمثلها المعلومات، لتتحول الى معرفة معمقة في مرحلة التحقق والتأمل، وصولاً الى معرفة متكاملة تتجسد في الحكمة.

هناك نوعين من المعرفة، المعرفة الضمنية وهي المعرفة التي تتعلق بالمهارات والتي هي في الحقيقة توجد في داخل عقل كل فرد والتي ليس من السهولة نقلها وتحويلها للآخرين وقد تكون هذه المعرفة فنية او إدراكية والنوع الآخر هي المعرفة الظاهرة التي تتعلق بالمعلومات الموجودة والمخزونة في إرشيف المنظمة ، ويستطيع الأفراد داخل المنظمة الوصول اليها واستخدامها ويمكن تقاسمها مع جميع الأفراد من خلال الندوات واللقاءات والكتب .

(Nonaka,1995: 121)

في نهاية القرن العشرين ونتيجة للتطور الهائل في العلم والتكنولوجيا تحقق نوع من التراكم المعرفي ، وقد صاحب هذا التراكم وإرتبط به تطوراً في غاية الأهمية هي :-

1- التراكم الراسمالي .

2- السرعة في التقدم العلمي والتكنولوجي والذي تجسد في تكنولوجيا الإتصال وثورة المعلومات.

يعرف إقتصاد المعرفة Knowledge Economy بأنه نظام يمثل فيه العلم القوة الدافعة الرئيسية لتكوين الثروة ويقوم إقتصاد المعرفة على فهم جديد لدور رأس المال البشري في تطور الإقتصاد وتقدم المجتمع وهو مصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة. عرف إقتصاد المعرفة بأنه التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية الى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث العملي " (united kingdom,1998: 417) من هنا يمكن القول إن إقتصاد المعرفة هو الإقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ، اي إن المعرفة تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما هي التسويق، وإن النمو يزداد بزيادة هذا المكون ، وكذلك فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والإتصال باعتبارها نقطة الإنطلاق لهذا النوع من الإقتصاد، وإن المعلومات والتكنولوجيا تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته. وإن أكثر مفاهيم إقتصاد المعرفة أستقرراً إنه" إقتصاد يكون فيه إنتاج وتوزيع وإستخدام المعرفة الموجه الأساسي للنمو الإقتصادي وخلق الثروة عبر جميع الصناعات وهو إقتصاد يعتمد في نموه وفلسفته وآلياته على مدخلات المعرفة كقيمة مضافة في النظام الإقتصادي المعاصر

ينطوي هذا المفهوم على إفتراض توفر السياقات التالية:- (الزيات, 2005: 24- 22)

1-التجارة الحرة.

2-دعم كامل للأفكار والآراء الإبداعية.

3-التعليم والتعلم مدى الحياة.

4-دعم مجتمع المعرفة والعلم والعلماء .

5-دعم لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

6-إقامة آليات العدل والحرية والديمقراطية .

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

7-بنية شاملة لشبكات الإتصالات والمعلومات.

أما الإقتصاد المبني على المعرفة Knowledge based Economy هو الإقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة دوراً في خلق الثروة وهذا دور قديم لعيتة المعرفة في الإقتصاد لكن الجديد فيه هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الإقتصاد إذ أصبحت أكبر وأكثر عمقاً مما كانت عليه سابقاً، لم تعد للمعرفة حدود في هذا النوع من الإقتصاد في تحويل الموارد المتاحة الى سلع وخدمات بل تعدت الى خلق موارد جديدة وأصبحت تمثل أحد عناصر الإنتاج

ويجب التأكيد على إن المعرفة تعني المعلومات والخبرات والبحوث والدراسات والتكنولوجيا ونظم الإدارة الحديثة والمهارات التي يتمتع بها الأفراد ، وهذا يعني إن المعرفة في معناها أوسع من مجرد معلومات. على الرغم من هذا الإختلاف بين هذين النوعين فإن الإسخدام الشائع لمصطلح الإقتصاد الجديد او إقتصاد المعرفة هو يشمل النوعين معاً، ويشتركان في ضرورة توافر رأس المال البشري ويقصد به المهارات والخبرات التي تحوزها العناصر البشرية.

2-1-2 آليات إقتصاد المعرفة

ان السمة الأساسية للإقتصاد الجديد هي القدرة على إدراك القيمة الإقتصادية من المعرفة لتعزيز القدرة التنافسية من خلال دعم تكوين ونقل وتطبيق المعرفة في المنظمات الإنتاجية والخدمية إذ تعتبر المعرفة وإقتصادياتها مفاهيم مركبة. وفي الوقت الذي لا بد ان نواكب فيه هذه المفاهيم الإقتصادية الجديدة، الا انه يجب توفير الحد الأدنى من المعرفة بالمجتمع الذي تُتميه، إذ إن المعارف و المهارات في أي نظام تكتسب من البيئة الداخلية والجزء الآخر من البيئة المحيطة بها. وبينما تتيح الدول المتقدمة لدورة المعرفة أن تنمو وتزدهر عبر جميع حلقاتها ومراحلها ، فإن الدول الأقل تقدماً غالباً ما تواجه فجوة بين إكتساب واستيعاب المعرفة من ناحية وتفعيلها او إنتاجها وتوظيفها وتطبيقها من ناحية أخرى، وإن إستراتيجيات سد هذه الفجوة المتزايدة الإتساع ليس مستحيلة وربما تكون ممكنة يسيرة. ومن الجدير بالذكر هناك محاولات عديدة للربط بين إقتصاد المعرفة ومنظمات الأعمال الألكترونية بحيث تم تحديد المقومات الأساسية لهما على النحو الآتي (رؤوف، 2002: 19) .

- 1- إقامة بنية أساسية للأعمال الألكترونية للتحويل نحو الإقتصاد المعرفي.
- 2- نظم معلومات الأعمال والتجارة الألكترونية ركيزة أساسية للإقتصاد المعرفي .
- 3- نظم المعلومات الذكية.
- 4- الأودية التكنولوجيا والمدن والقرى الذكية كأحد آليات إنطلاق الصناعات الواعدة.
- 5- الإستثمار في تكنولوجيا صناعة المعلومات والإصول المعرفية البشرية كاحد ركائز الإقتصاد المعرفي.
- 6- الصناعات الواعدة ذات الميزة التنافسية (صناعات المستقبل)
- 7- إقامة مركز موحد (بوابه الألكترونية) لتيسير الخدمات الحكومية.

ومن الواضح إرتباط آليات إقتصاد المعرفة ببنية هذا الإقتصاد وبحيث تؤدي هذه الآليات الى تفعيل المعرفة ونواتجها والتكنولوجيا الناشئة عنها .

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

ومن خلال الإستعراض السابق يمكن إستخلاص الآليات التالية:-

2-1-2-1 الآليات الإستثمارية

إن إقتصاد المعرفة لم يجعل الإقتصاد الجزئي أكثر صعوبة في تنظيمه فقط بل الإقتصاد الكلي أكثر صعوبة في قياسها ومن ثم تنظيمها. (محي الدين، 2004: 8) وهذا يعني في حقيقة الأمر توجيه أكبر قدر من الموارد للإستثمار في إستيعاب المعرفة وتوليدها وإنتاجها ونشرها عبر كافة القطاعات الإقتصادية ، فمثلاً الإستثمار في البرمجيات والأجهزة الألكترونية والبنى التحتية، حيث يساعد هذا في تيسير إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها

2-2-1-2 آليات ترتبط بنشر ودعم وتنمية ثقافة المعرفة ونشر ثقافة الإبداع

تشكل عمليات نشر ودعم ثقافة المعرفة الإطار او السياق البيئي الخاص لإقتصاد المعرفة . إذ ينمو هذا الإقتصاد ويتأصل وجوده في ظل ثقافة المعرفة التي تحتضن الإبداعات والإختراعات ونواتج التكنولوجيا، ودور المعلومات وأهميتها، وتعظيم قيمة العلم والعلماء والبحث العلمي ونتائج وتطبيقاته عبر مختلف مجالات الحياة. من جانب آخر يعتمد أقتصاد المعرفة وتنميه على شبكة جيدة محكمة لأدارة المعرفة والتحكم فيها وتُعنى بالمعلومات والحاسبات وتكنولوجيا الإتصالات. إذ يشكل انشاء هذه الشبكة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي أهم الأسس والدعامات التي يقوم عليها إقتصاد المعرفة، إذ تمثل هذه حجر الزاوية في الاداء الإقتصادي المستقبلي القائم على المعرفة لهذه الدول. أن دعم ونشر ثقافة الإبداع والأبتكار وآلياتها تُعد أحد الاسس الهامة التي تقود إقتصاد المعرفة تدعم نموه وتجدد نواتجه وعوائده، ومن ثم فإن تفعيل هذه الآليات يمثل ضرورة معرفية. في حين تشكل عمليات تعظيم قيمة الأبداع الفردي ودعمها آلية بالغة الأثر في رواد الإبداع وصناعة مواقع رفيعة المستوى مادياً ومعنوياً لهم ، بحيث يتناسب التقدير المادي والمعنوي مع الجهود المخلصة المبذولة من العلماء والباحثين في مختلف المجالات

3-2-1-2 آليات ترتبط بالموارد البشرية

من الأسس العامة التي يقوم عليها إقتصاد المعرفة بناء قوة العمل والموارد البشرية وتدريبها والوصول بها الى مستويات عالية من المهارة على إعتبار أن وجود الموارد البشرية تشكل العامل الرئيسي الذي يقف خلف الإبداعات والإختراعات والنواتج الفكرية والتكنولوجية عموماً (Davis, 1987: 13) وهكذا فإن سرعة تراكم البناء المعرفي وسرعة التغيير فيه وازدياد أدواته ينعكس على كثير من النظريات والعلوم الجديدة وبالتالي تتطور وتتسأ وتنتشر علوم مما يعطي اتساع لقاعدة العلوم التي ينعكس عليها البناء والمعرفة .ومما لا شك فيه أن الفكر المرتبط بإقتصاد المعرفة قد أثر على الممارسات المحاسبية ووظيفة الفحص الضريبي مما أدى الى احداث كثير من جوانب التغيير والتطوير في هذه الممارسات والمعايير المرتبطة بهما . وهذا ما سيتم تناوله في المبحث القادم .

2-2 أبعاد إقتصاد المعرفة :

لقد حاولت مؤسسة البحث في سوق تكنولوجيا المعلومات (Mega grow up) تحديد ما أسمته بالمفاتيح المحركة لإقتصاد المعرفة والتي يمكن إعتبارها خصائص هذا الإقتصاد وهي. (السامرائي، 2004: 9-11)



'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

2-2-1 العولمة: (Globalization) لقد أوجد الأنترنترنت إقتصاداً بلا حدود وأصبح بإمكان الشركات المختلفة الوصول الى المستهلكين والحصول على الحصة السوقية في كل مكان في العالم ، ولم يقتصر التغيير على حدود المكانية فقط بل إمتد عبر الزمان أيضاً، حيث أصبح إيقاع العمل مستمراً على مدار الساعة وأصبح الحد الأدنى لساعات العمل أربعة وعشرون ساعة في اليوم وعلى مدار العام ،وهذا يعني ضرورة وجود منحى عمل عالمي لدى الشركات كي تستطيع المنافسة والبقاء.

2-2-2 نقص المهارات والكوادر : (Staff /Skill Shortage)

في عصر إقتصاد المعرفة نجد أن الكثير من الوظائف لانجد من يشغلها ، ولعل قطاع تكنولوجيا المعلومات هو القطاع الأكبر الذي يصرار، إستناداً الى مخرجات النظام التعليمي في مجال تقنية المعلومات لإيجاد المواهب والطاقات ، نجد أن قطاع الأعمال سيواجه صعوبه في العثور على الأنواع المناسبة من الطاقات محلياً ، التي قد يجدها في البلاد الأخرى ، والتي تمثل سمات سوق العمل مستقبلاً ، ويمكن معالجة هذه الحالة من خلال الشبكات الألكترونية والتعاون الافتراضي (Virtual – Collaboration) الحصول على المهارات من البلدان الأخرى .

2-2-3 الخدمة الذاتية (Self / Service) :

لا توجد تقنية نحو الخدمة الذاتية مثل الشبكة العنكبوتية ، وكذلك تقنية الذكاء الاصطناعي التي توفر بيئة يستطيع من خلال المستهلكون مساعدة أنفسهم بفعالية اكبر دون التفاعل مع الآخرين، ومن وجهة نظر قطاع الاعمال فإن تطبيقات الخدمة الذاتية تعد في كثير من الحالات الوسيلة الاكثر جدوى لخدمة الزبائن من دفع الشخص للقيام بذلك وسيعزز هذا مع التوسع في تطبيقات الخدمة الذاتية مستقبلاً من خلال الشبكة العنكبوتية وانظمة الإستجابة الصوتية الموجهه من قبل انظمه الذكاء الاصطناعي .

2-2-4 التجارة الالكترونية : (Electronic commerce)

كلما تزايد عدد مستخدمي الانترنت أصبحت التجارة الألكترونية اكثر رسوخاً، ويشمل ذلك التجارة الألكترونية التي تتم بين الشركات نفسها وبين الشركات والمستهلكين، أذ يتوقع أن يصل حجم التجارة الألكترونية الى تريلون دولار قبل عام 2000، أي إن إستبدال خدمات البيع والشراء التقليديه بالتجارة الألكترونية سيغير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية الى الوظائف التي تتطلب مهارات في تكنولوجيا المعلومات والمواقع التي تتطلب قدرات من مستويات عقلية عالية. إن للتجارة الألكترونية أثر إيجابي في زيادة دقة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي من خلال إستخدام الفحص الآلي والبرامج الخاصة التي تعالج الإجراءات المحاسبية، وإن إجراء المعاملات عبر الأنترنترنت يتم بحذر تام ذلك إن تسليم الخدمة أو السلعة من قبل البائع الى المشتري لاتتم الى بعد الإستلام الكامل للمبلغ عبر بطاقة الإئتمان الإلكتروني، ايضاً يتم الحصول على المعلومات المحاسبية بمجرد حدوث الصفقة وبصورة مباشرة.

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

بينما أوجز غرانت (Grant,1996:122- 109) خصائص إقتصاد المعرفة كما يلي:-

- 1-المعرفة هي العامل الرئيس في الإنتاج.
- 2-التركيز على الاملموس كالأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الآلات والمخزونات والأصول المالية
- 3- تطور وسائل الإتصالات الجديدة .
- 4-انه رقمي ، وهذا له تأثير هائل على حجم وخصن ومعالجة المعلومات .
- 5-انه افتراضي حيث أصبح العمل الافتراضي حقيقة ممكنة مع الرقمنة والشبكات - الأنترنترنت .
- 6-تضاؤل قيود الزمان والمكان وإنخفاض التكلفة مع تطور التكنولوجيا الجديدة - الأنترنترنت .
- 7-الأسواق الألكترونية الجديدة تمتاز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وخاصة الأسعار.
- 8- التدفق الحر للمعلومات عبر الشبكة الألكترونية يؤسس وعي أكبر بالقضايا الأخلاقية للأفراد والمؤسسات

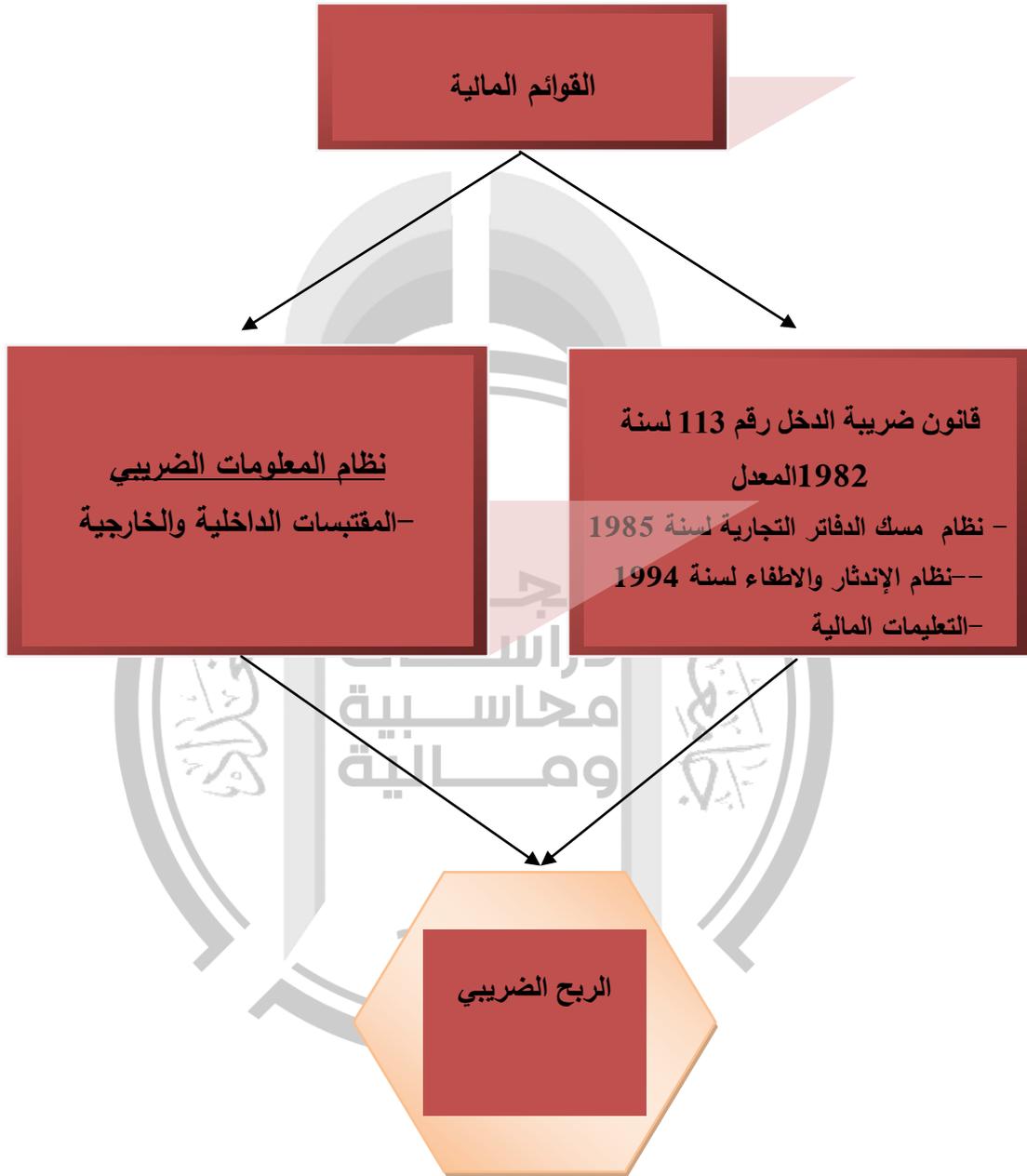
2-3 مفهوم الفحص الضريبي وأهميته وأهدافه

يعد الفحص الضريبي أسلوباً علمياً وعملياً في التعامل مع نتائج الأعمال وله دور هام وفعال في عملية التحاسب الضريبي ، فكلما كانت إجراءات الفحص متقدمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات تظهر حالة من حالات التقدم في العمل.

2-3-1 مفهوم الفحص الضريبي

أنه عملية منظمة ومنهجية مخطط لها ، تتم بواسطة تكليف شخص مؤهل يتصف بالحياد والإستقلال ومع القيام بإنجاز الاختبارات اللازمة للحصول على أدلة الإثبات التي تمكن الفاحص الضريبي من ابداء رأيه في القوائم المالية المدققة (الألوسي،2003: 36) وينظر إلى وظيفة الفحص الضريبي "على أنها فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والحسابات والدفاتر الخاصة بالجهة محل الفحص مستندياً وفتياً والقيام بعمليات التحليل الإنتقادي المنظم وتقدير الحسابات والدخل الصافي الفعلي بما يتفق وقانون ضريبة الدخل ، بقصد إصدار قرار ضريبي يحدد بموجبه وعاء الضريبة وسعرها وقيمتها (شرف ،2007 : 188) وأن وظيفة الفحص هي إحدى الأساليب المستخدمة في عملية التدقيق من إمعان النظر وبدقة في تفاصيل المستندات والسجلات أو الفحص المادي الملموس لموارد الجهة محل الفحص(Boynton , 2001: 18) ويمكن تعريف الفحص الضريبي بأنه البحث والتحري في الدفاتر والسجلات والإقرارات والبيانات المالية والمعلومات والإيضاحات المقدمة من قبل المكلف طبقاً لأحكام القانون ومعالجة الإيرادات والمصروفات تبعاً لوجهة النظر الضريبية. التي يقدمها المكلف إذ إن الإدارة الضريبية تدقق الإقرارات مكتئبياً وتطلع على نشاط المكلف ميدانياً للتحقق من صحة الدفاتر والمستندات الملزم بمسكها قانونياً بهدف الوصول الى الدخل الضريبي الحقيقي وإحتساب الضريبة عليه او التأكد من صحة وصدق البيانات الوارده وفقاً لمتطلبات التحاسب الضريب

شكل رقم (3) مخطط الفحص الضريبي



المصدر: إعداد الباحثة

يلخص المخطط إجراءات الفحص الضريبي، إذ يتمثل الهدف في تحديد ما إذا كان صافي الدخل الخاضع للضريبة قد تم التوصل إليه بما يتفق مع مواد قانون الضرائب، وللوصول إلى هذا الهدف ينبغي على الفاحص

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

الضريبي أن يختبر دفاتر للمكلف محل الفحص، كما ينبغي عليه الحصول على معلومات من مصادر أخرى مثل العاملين بالشركة، وبعد إتمام الفحص، يقدم تقريراً عن مبلغ الضريبة المقدر. فنلاحظ أن مخرجات القوائم المالية المتمثلة (بكشف الميزانية العمومية، كشف الحسابات الختامية تقرير مراقبي الحسابات، تقرير الإدارة) تم إعدادها استناداً إلى نصوص القوانين النافذة ومعايير التدقيق (مستويات الإداء لمهني المتعارف عليها). ونستخدم هذه البيانات في استخراج الربح المحاسبي حتى نتمكن من الوصول إلى الربح الضريبي ومن أجل تحويل البيانات المحاسبية إلى ربح ضريبي يجب أن يمر بمرحلتين:-

1- التشريعات الضريبية :

متمثلة بقانون ضريبة الدخل النافذة، نظام مسك الدفاتر التجارية لأغراض ضريبة الدخل لسنة 1985، نظام الإندثار والإطفاء رقم 19 لسنة 1994، التعليمات المالية التي صدرت والتي تصدر من وزير المالية بين الحين والآخر.

2- نظام المعلومات الضريبي : متمثلة بالمقتبسات الداخلية : وهي المعلومات المتبادلة بين الفروع والمقتبسات الخارجية من خارج الهيئة كالكمارك، كذلك الأعمامات والمناشير الصادرة بهذا الخصوص، يتولد من كل ذلك الربح الضريبي .

2-3-2 أهمية الفحص الضريبي

تكن أهمية الفحص الضريبي في كونه وسيلة لا غابة ترمي إلى خدمة الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي على نحو علمي منظم يحافظ على حقوق المكلفين والدولة جنباً إلى جنب فضلاً عن زيادة مستوى الإلتزام بأحكام التشريع الضريبي والإمتثال له وتقليل حالات التهرب

2-3-3 أهداف الفحص الضريبي

إن الغاية من وظيفة الفحص التي تنصب على دفاتر ومستندات و وثائق الشركات هي للوصول إلى أهداف أساسية ويمكن اجمالها بالآتي :- (سلامة، 2002: 66)

1. التحقق من أن الدفاتر والسجلات منتظمة من ناحية الشكل وطبقاً للقواعد والأصول القانونية والمحاسبية التي تنظم الاحتفاظ والقيود بالسجلات والدفاتر .

2. التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة والمثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى الإعتماد عليها للوصول إلى الأرباح الحقيقية أو الخسائر الفعلية للشركة.

3. التأكد من إن الدفاتر والسجلات تشمل على كافة أنشطة المكلف وتتضمن أرباحه الفعلية منها.

4. إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو تزوير أو تلاعب أو غش وتأثيرها في نتيجة أعمال الشركة

5. معالجة كل ما جاء بالدفاتر معالجة سليمة من وجهة النظر الضريبية.

6. التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المدرجة في الإقرار الضريبي المقدم من قبل المكلف.

2-4 مراحل الفحص الضريبي وآليات التحاسب الضريبي

2-4-1 مراحل الفحص الضريبي

2-4-2-1 المرحلة التمهيدية للفحص الضريبي

تتضمن هذه المرحلة قيام الفاحص الضريبي بالتمهيد للفحص الضريبي من خلال دراسة ما يلي:

1- البيانات والمعلومات المتوافرة على المكلف موضوع الفحص من خلال مراجعة البيانات المثبتة في نظام المعلومات للتعرف على نشاطه ورقم أعماله .

2- دراسة الإقرار الضريبي المقدم من قبل المكلف للتعرف على ما يلي :

أ. عما إذا كانت الإقرارات قد تم تقديمها في الموعد القانوني .

ب. قيمة الضريبة التي يتعين سدادها من واقع الإقرار .

ج. عمل ملخص بالكيفية التي تم عليها الفحص في السنوات السابقة وهل تم اعتماد دفاتر المكلف أو إدارها .

د. مرفقات الإقرار والكشوف ومقارنتها بمثيلاتها في آخر سنة ضريبية ثم الربط عليها فإذا أسفرت نتائج المقارنة عن وجود اختلاف وجب دراسة الأسباب التي أدت إلى ذلك .

هـ. البيانات عن تعامل المكلف مع الغير كالجهاز الحكومية والشركات التي يتعامل معها المكلف

2-4-2-2 مرحلة التحقق وفحص البيانات المالية :

وبعد الانتهاء من المرحلة التمهيدية لتجميع البيانات والمعلومات عن الشركة موضوع الفحص تبدأ هذه المرحلة بأهم الخطوات الآتية :-

1. دراسة البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات الذي صادق عليها .

2. التحقق من أن الشركة قدمت الإقرارات الضريبية ومرفقاتها طبقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 (المعدل) والأنظمة والتعليمات النافذة.

3. إجراء المقارنات بين إقرارات المكلف للسنة موضوع الفحص مع السنوات السابقة ومعرفة مدى الاختلاف بينهما.

4. التأكد من معالجة جميع الإيرادات والمصروفات طبقاً لوجهة النظر الضريبية .

5. طلب الايضاحات وتوجيه الاستفسارات الشفهية والتحريرية التي يراها الفاحص ضرورية .

6. الإطلاع على طبيعة أعمال المكلف وفحص دفاتره ومستنداته ومراسلاته استناداً الى المادة (6 / اولاً) من

نظام مسك الدفاتر التجارية لإغراض ضريبة الدخل رقم (2) لسنة 1985 .

7. التأكد من عدم قيام الشركة بتخفيض قيمة بضاعة آخر المدة أو حصر جزء من البضاعة و إسقاط الجزء

الآخر

**'تأثير اقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي'
دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات**

8. الحصول على تفاصيل المصروفات المختلفة ومقدار الإندثارات المحتسبة والاحتياطيات المكونة حتى يتسنى للفاحص تحديد المصروفات التي يرى القانون الضريبي إضافتها أو استبعادها من الأرباح . (بدوي، المليجي، 2004 : 114)

فأذا ما قام الفاحص بإستفاد جميع هذه الخطوات كدليل على صحة نتائج اعمال الشركة يجوز له إعتداع نتيجة هذه البيانات من ربح أو خسارة أو يقوم بإجراء بعض المعالجات على بنود الأرباح والخسائر طبقاً لإحكام القانون الضريبي وهو ما يسمى بتعديل الإقرار للوصول الى الوعاء الخاضع للضريبة ويتضمن قرار الفاحص ما يجريه من تعديل على دخل المكلف (الدخل المحاسبي) إذ يضيف المصروفات غير المعززة أو المخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية وكما موضح بالشكل الآتي: (الكبيسي، 2008: 77)

شكل (4)

كشف التعديل الضريبي على الدخل

| | | |
|---|---------|---------|
| صافي الربح (الدخل) المحاسبي | | *** |
| <u>يضاف إليه:</u> | | |
| المصاريف غير المقبولة ضريبياً | *** | |
| الإيرادات الخاضعة ضريبياً والتي لا تعد إيراد محاسبياً | *** | |
| <u>يطرح منه:</u> | | *** |
| النفقات المقبولة ضريبياً وغير المعترف بها محاسبياً | (***) | |
| الإيرادات غير الخاضعة للضريبة | (***) | |
| | | (***) |
| الدخل الخاضع للضريبة | | *** |

الفحص الضريبي للحسابات :

يقصد بالفحص الضريبي للحسابات أن تخضع جميع الإقرارات الضريبية لفحص دقيق بقصد إكتشاف الغش في البيانات المالية المثبتة في دفاتر الشركة محل الفحص بهدف إظهار حسابات النتيجة وقائمة المركز المالي على غير حقيقتة وينقسم الغش إلى نوعين الغش في الدفاتر والسجلات وإختلاس بعض الأصول الثابتة التي تشكل جزءاً مهماً



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد العاشر - العدد 30 الفصل الأول - 2015

'تأثير اقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

من رأس المال المستثمر . ويتوقف حجم وطبيعة الفحص الذي يقوم به الفاحص على نوع وظروف الغش والأختلاس المرتكب. ويقسم الفحص الضريبي للحسابات إلى أسلوبيين يُمكن كل منهما الفاحص الضريبي من التوصل إلى قيمة المادة الخاضعة للضريبة WWW.ACC\$arabicoffice.Com

01 الفحص المكتبي:

يقوم الفاحص الضريبي على وفق هذا الأسلوب بالتحقق من البنود ودراسة الإيضاحات التي يتضمنها الإقرار الضريبي للتأكد من حقيقة الدخل الخاضع للضريبة وإجراء مقارنة مع السنوات السابقة فيما يتعلق باختلافات التي طرأت عليه ليتم مناقشتها مع المكلف مكتبياً . (صاحب ، 2008 : 59) ويتميز الفحص الضريبي المكتبي بأنه يمكن الفاحص الضريبي من تحديد الإقرارات التي يتم قبولها على وفق البيانات المدرجة من قبل المكلف وكذلك تحديد الإقرارات التي تحتاج إلى بعض الإيضاحات والإستيفاءات فضلاً عن تحديد الإقرارات التي تحتاج إلى توسع في فحصها بانتقال الفاحص إلى مقر الشركة لفحصها ميدانياً أي ذات مخاطر عالية

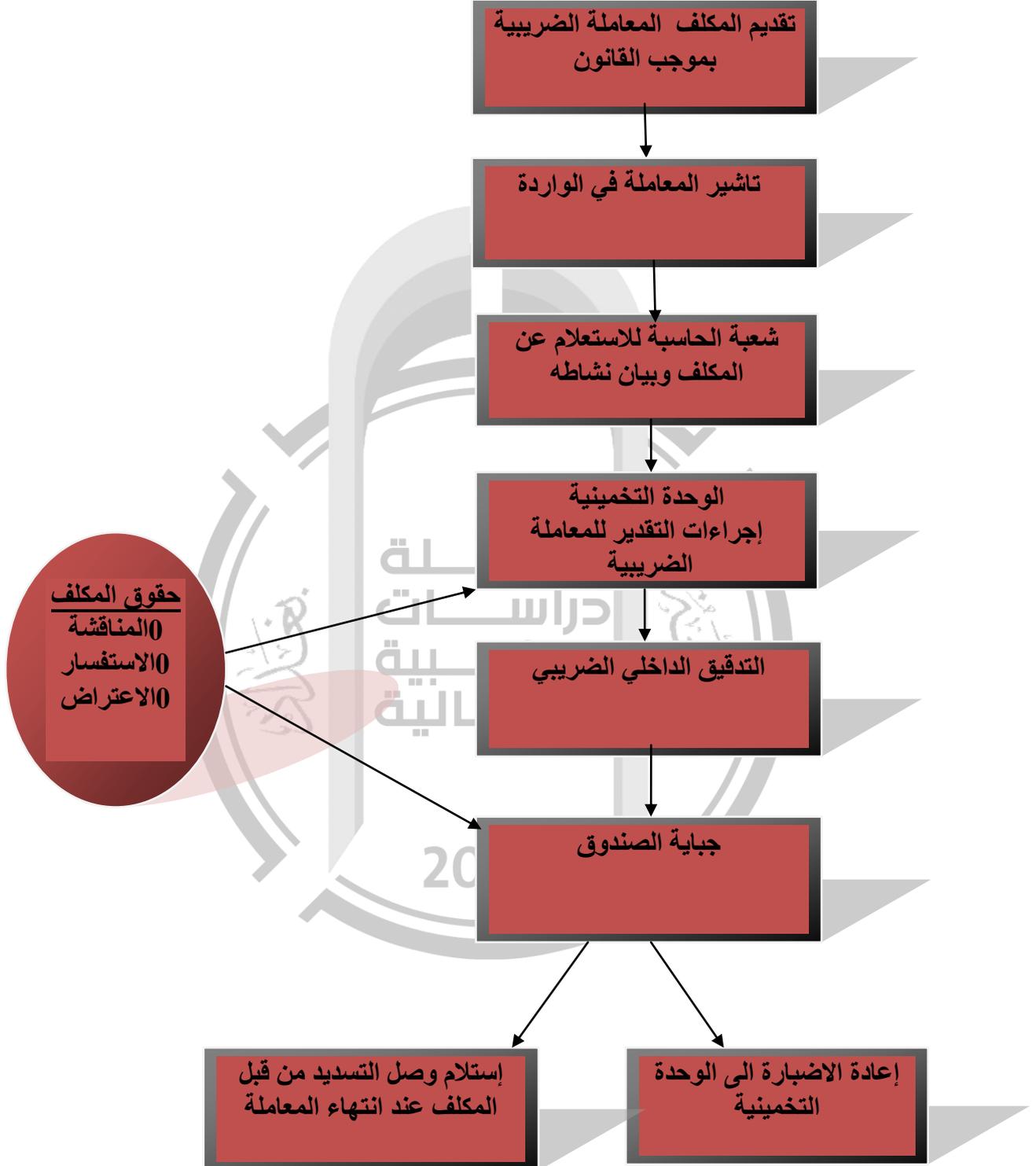
2 الفحص الميداني : (Www.Downloads.Magagroup.Com)

وهو قيام الفاحص الضريبي بفحص جميع القيود الواردة في الدفاتر والسجلات وكافة المستندات والجمع والترصيد والترحيل ثم الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي ميدانياً في محل الشركة موضوع الفحص للتأكد من إن جميع العمليات مثبتة وبناتظام.

2-4-2 آليات التحاسب الضريبي

إن نظام آلية التحاسب الضريبي هو العمليات والإجراءات الإدارية والمحاسبية والقانونية المتناسقة والمتراطة التي تقوم بها الإدارة الضريبية المختصة تجاه مكلفي الضريبة بغية التحصيل الضريبي الكفاء على وفق قانون الضريبة النافذ لتحقيق أهداف السياسة الضريبية للبلاد (الهاشمي، 2005:33) ويلاحظ هنا أنها مجموعة من الإجراءات والمراحل المترابطة والمتبادلة فيما بينها وبمجموعها تكون كلاً معيناً تسمى بآلية التحاسب الضريبي . وهي تتضمن أجزاء أو أنظمة فرعية كنظام التسجيل ونظام التخمين ونظام التدقيق وجباية الصندوق . وجميع هذه الأنظمة تتداخل بعلاقات صحيحة فيما بينها ويعتمد كل منها على الآخر في تحقيق أهداف هذه الآلية . وفيما يلي مراحل تدرج المعاملة الضريبية ضمن آلية التحاسب الضريبي. والشكل (5) يوضح مراحل تدرج المعاملة الضريبية.

شكل رقم (5) مراحل تدرج المعاملة الضريبية ضمن آلية التحاسب الضريبي.



المصدر: إعداد الباحث



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد العاشر - العدد 30 الفصل الأول - 2015

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

المخطط أعلاه يبين مراحل تدرج المعاملة الضريبية ضمن آلية التحاسب الضريبي ضمن الخطوات التالية:-

مصادر المعلومات الضريبية

تسعى السلطة المالية في الهيئة العامة للضرائب الى تنويع مصادر المعلومات لغرض إتخاذ قرارات موضوعية في وظيفة الفحص ومن أهم هذه المصادر

1- المكلف

2- دوائر الدولة

3- الضوابط

4- المسح الميداني

5- الإخبار الضريبي

2-5 دور إقتصاد المعرفة في وظيفة الفحص الضريبي

أصبح مجتمع المعلومات والمعرفة يمثل نمطاً جديداً للتطور والسيطره والسلطة إذ يعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والإستخدام الأفضل لتطبيقات التكنولوجيا، أثر هذا على العديد من التطبيقات و الممارسات المحاسبية، ولعل أهم هذه الممارسات النشر الإلكتروني لمعلومات المالىه وتقارير الأعمال, ان هذا التغير إنعكس على الفحص الضريبي مما تطلب تعديل بعض معايير الفحص الضريبي وتطوير البعض الآخر وإصدار معايير جديدة وذلك لغرض مواكبتها مع إحتياجات المرحلة الجديدة. كما دعت الحاجة الى إصدار عدة دراسات تشمل العديد من الإرشادات والمعايير وكذلك إجراء مشروعات بحثية لتطوير المعايير المحاسبية ومعايير الفحص في البيئـة الإلكترونيـة وسـيتم تناول هذا الموضوع بشـكل مـن التفصيل

النشر الإلكتروني وأهميته

الهدف الأساسي من النشر الإلكتروني هو تحقيق النشر السريع والفوري للمعلومات المالىه وغير المالية وبكلفة أقل ، من خلال قيام المنشآت بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدوليـة للمعلومات للمستخدمين عند الحاجة الفعلية

(Chan et al , 2007:44)



'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

إن هذا التغيير الذي حصل في ممارسات المحاسبية والتحول من النشر و الإفصاح التقليدي الى النشر الإلكتروني وما أثار من قضايا ، كان له رد فعلي على مهمة المراجعة، حيث دعت الحاجة الى تطوير معايير التدقيق الخاصة بالرقابة وتعديل البعض الآخر على سبيل المثال المعيار الدولي 31 الخاص بادلة الإثبات ليتلائم مع التطور الحاصل في المعاملات الإلكترونية. على المنظمات القائمة على مهنة الفحص سواء كانت منظمات مهنية حكومية أو غير حكومية تقع عليها عبء توفير الظروف المناسبة لإداء خدمة الفحص من خلال تطوير مهنة الفحص بما يتلائم وخدمة الإقتصاد الجديد وإعانتها على الإستمرار ومواكبه التطور. وقد أهتم الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFA) ولجانته المختلفة وأصدر عدة دراسات هامة لتشمل العديد من الإرشادات والمعايير والمقترحات من خلال لجنة تكنولوجيا المعلومات (ITC) ولجنة تطبيقات المراجعة الدولية (IAPC) التابعه للجنة معايير المراجعة الدولية (IFAC) والتي أكدت على ضرورة إتباع معايير محدده لضمان الإداء المهني بفعاليه وكفاءه عاليه ومنها:-

1- بيان ممارسة المراجعة رقم 1013 الصادر في مارس 2002 بخصوص التجارة الإلكترونية وتأثيرها على فحص البيانات المالية والذي أكد على ضرورة توافر المهارات والمعرفة لدى الفاحصين كي يستطيعوا ممارسة عملهم من خلال الوسائل الإلكترونية .

2- أصدر مجلس معايير التدقيق (ASB) التابع للمعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) في ديسمبر من عام 1996 معايير التدقيق رقم 80 (SAS.NO.80) تحت عنوان قضايا الإثبات في البيئة الإلكترونية ، وبدى في إستخدامه منذ أول يناير 1997 . ويعد هذا المعيار بمثابة تعديل لمعيار المراجعة رقم 31 والصادر في أغسطس من عام 1980 تحت عنوان أدلة الإثبات. لقد صدر هذا المعيار نتيجة للتغير في بيئة الأعمال التي تعتمد في معالجاتها على تكنولوجيا المعلومات، وكان الهدف من إصدار إرشاد الفاحصين بفحص التقارير المالية للمنشأة التي تقوم بنقل وتشغيل والإحتفاظ أو الوصول الى المعلومات الهامة بشكل إلكتروني (Moreland, K.A.1997 . 47 - 49)

1- ضرورة تقدير المدقق لخطر الرقابة من خلال إختيار وسائل الرقابة الموجودة ، وذلك قبل قيامه بالأختبارات.
2- إكتشاف الغش والتلاعب في هذه الحالة أصعب منه في ظل النظام اليدوي .
3- في حالة وجود وسائل رقابة داخلية غير كافية ومرتبطة بالتبادل الإلكتروني للبيانات أو معالجة الصور أو أي أنظمة أخرى تعتمد على دليل أثبات إلكتروني، فعلى المدقق أن يوسع في أختباره المتعلقة بدليل الإثبات غير المناسب.

4- يمتنع المدقق عن إبداء رأي دقيق في حالة وسائل الرقابة غير الفعالة أو غياب وسائل الرقابة الداخلية ، أما أهم الخصائص التي يجب توافرها في دليل الإثبات الإلكتروني ، فقد أوضحت دراسة إجراءات التدقيق (APS) والتابعة للمعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين (Williamson, 1997, 70) الآتي :-

- 1- صعوبة التعديل ، فدليل الإثبات الذي يمكن تعديله بسهولة لا يكون محل ثقة المدقق وتتحفض قيمته بالنسبة له
- 2- المصدقية ، وتتشأ المصدقية عن إستقلال مصدر دليل الأثبات ومقدرة المدقق على أثباته.

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

3- كفاية المستندات ، بحيث يتضمن دليل الإثبات الكافي كل ما يتعلق بالأطراف الأساسية للمعاملات التجارية والتي تمكن المدقق من التحقق من صحة هذه المعاملات .

4- سهولة الإستخدام بمعنى سهولة فهم دليل الإثبات .

5- الوضوح والثبات ويعني ذلك أن يعطي دليل الإثبات نفس النتائج عند قيام مدققين مختلفين بإداء نفس المهمة

6- كفاية الأدورات المستخدمة في الوصول الى دليل الإثبات الإلكتروني كما أصدر مجلس معايير التدقيق (ASB) التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين النشرة رقم 94 (SAS. NO. 94) في أبريل من عام 2001 والخاصة بأثر تكنولوجيا المعلومات على فهم المدقق لهيكل الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة عند إداء عملية الفحص، حيث تم تعديل النشرة رقم (55) الخاصة بدراسة هيكل الرقابة عند إداء عملية الفحص ، كما بدأ في تطبيق هذه النشرة منذ بداية شهر يونيو من عام 2001.

وقد تضمنت النشرة رقم 94 بيان أثر تكنولوجيا المعلومات على نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة والإعتبرات الخاصة بأساليب تكنولوجيا المعلومات التي يجب أن يهتم بها الفاحص وأنواع ووسائل الرقابة الداخلية المعتمدة على اساليب تكنولوجيا المعلومات وضرورة إستخدام المدقق المساعدين ذوي مهارات مميزة في هذا المجال .

وضرورة فهم الفاحص للكيفية التي يتم بها إعداد التقارير المالية الإلكترونية . (AICPA, NO.94). وأخيراً وفيما يخص المشروعات البحثية في تطوير المعايير المحاسبية لم يصدر أية معايير محاسبية منظمة للتقرير المالي الإلكتروني. فقط أقتصر الأمر بان أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي (FASB) في يناير عام 2000 مشروع بحثي بشأن التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال . وكذلك أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في نهاية عام 1999 مشروع بحثي بشأن تقارير الأعمال على شبكة الإنترنت .من الواضح أن المهنة لا تزال في بداية خطواتها الأولى في التطور لمواكبة هذا التغير الحاصل في البيئة الإلكترونية .فهي تحتاج الى المزيد من الدراسة والبحث والمعايير لتعالج العديد من مشاكل التدقيق التي نشأ في ظل بيئة إقتصاد المعرفة .

(FASB) مشروع بحث ودراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

نظراً لوجود مجموعة من التغيرات التي يمكن أن تطرأ على شكل التقارير المالية في حالة النشر الإلكتروني فقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بإعداد دراسة توضح أثر التقنية على تغيير شكل الإبلاغ المالي ، بل أنه وضع على مواقعه على الإنترنت نماذج لما ينبغي أن يكون عليه الإبلاغ المالي لوحدة إقتصادية إفتراضية ، (عبد الوهاب, 2005: 25)

1. عدم تضارب محتويات التقارير المالية المنشورة على الإنترنت مع محتويات التقارير المعدة بصورة تقليدية والمنشورة بالصحف .
2. تحديد الجزء من موقع الوحدة الإقتصادية على الإنترنت الذي يتم الإبلاغ فيه ويحدد تفصله عن باقي أجزاء الموقع حتى يسهل للمستخدمين الوصول إليه ، ويجب أن يخضع للرقابة والمتابعة بواسطة مراقب الحسابات.



**'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي'
دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات**

3. عند نشر التقارير المالية بشكل أكثر تفصيلاً عن القوائم المالية المنشورة بالطرق التقليدية فإن على الوحدة الإقتصادية أن تؤكد أن البيانات المنشورة بموقعها على الإنترنت تطابق البيانات المنشورة تقليدياً إلا أنها تحتوي على تفاصيل أكثر ، فضلاً عن ضرورة ذكر المبادئ المحاسبية التي إستخدمتها في إعداد تلك القوائم إذا كان هناك تغيير في المبادئ المستخدمة عن الفترات السابقة.

4. إذا قامت الوحدة الإقتصادية بنشر تقريرها المالي على مواقعها بالإنترنت بلغات مختلفة عن لغة التقرير الأصلية فينبغي أن يقوم مراقب الحسابات الخارجي بفحص تلك التقارير على مسئولية الوحدة الإقتصادية ، وإذا لم يتم تكليفه من الوحدة الإقتصادية بذلك فإن عليها أن تنص على ذلك صراحة بكل تقرير مترجم ، مع الأخذ بنظر الإعتبار أن يتم نشر التقرير المالي بلغته الأصلية على نفس الموقع وفي مكان محدد لكي يمكن للمستخدمين القيام بالمقارنة إذا رغبوا في ذلك.

5. ينبغي الإبقاء على مكان وصفحات التقرير في نفس الموقع على شبكة الإنترنت بحيث يمكن للمستخدمين الرجوع إليه عند الحاجة ، وينبغي أن يكون ذلك لفترة محددة معلنة على نفس الموقع ، على أن يتم تحديد تاريخ النشر وتاريخ آخر تعديل تم عليه - إن وجد - والعمل على تحديث أسعار الأسهم المعلنة منذ بدء تاريخ النشر للتقارير والبيانات المالية.

(عبد المنعم ، 2005 : 12-13). (FASB, 2000:3)

3 - عرض وتحليل نتائج البحث ومناقشتها

لغرض إختبار صحة فرضية البحث التي مفادها تؤثر إدخال الأساليب المتطورة لإقتصاد المعرفة في مجال ممارسة وظيفة الفحص الضريبي قامت الباحثة بأستخراج النسب المئوية والأوساط الحسابية المرجحة لفقرات الأستبانة بعد مقابلة وإستطلاع آراء أفراد العينة وكانت النتائج كما يعرضها الجدول (5) وعلى النحو الآتي:

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي'
دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

الجدول (5) التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية المرجحة لإستجابات أفراد العينة

| الوسط المرج ح | لا اتفق تماما | | لا اتفق | | محايد | | اتفق | | اتفق تماما | | الفقرة | ت |
|---------------------|---------------|----|---------|----|--------|---|--------|----|------------|----|--|----|
| | النسبة | ك | النسبة | ك | النسبة | ك | النسبة | ك | النسبة | ك | | |
| 4.08 | %9.7 | 6 | %6.5 | 4 | %3.2 | 2 | %27 | 17 | %53 | 33 | وجود المعرفة في نمو وتطور إقتصاديات جميع الدول أمراً مهماً. | -1 |
| | | | | | | | | | | | تراكم المعرفة وزيادة النمو الإقتصادي في أي بلد يؤدي الى | -2 |
| 1.53 | %64.5 | 40 | %25.8 | 16 | %4.8 | 3 | %1.6 | 1 | %3.2 | 2 | أ- أحتكار هذه المعرفة. | |
| 4.08 | %1.6 | 1 | %4.8 | 3 | %3.2 | 2 | 64.5 % | 40 | %25.8 | 16 | ب- سرعة إنتشارها. | |
| 4 | %8.1 | 5 | %8.1 | 5 | %1.6 | 1 | 40.3 % | 25 | %41.9 | 26 | ج- صعوبة منع الآخرين من إستخدامها. | |
| 3.96 | %3.2 | 2 | %6.5 | 4 | 11.3 % | 7 | 48.4 % | 30 | %30.6 | 19 | تعد المعرفة الركيزة الأساسية في نمو وتطور إقتصاديات جميع الدول فهي الشكل الأساسي لرأس المال الفكري وتراكم المعرفة. | -3 |
| | | | | | | | | | | | إكتساب المعرفة يعتمد على | -4 |
| 1.81 | %40.3 | 25 | %48.3 | 30 | %4.8 | 3 | %3.2 | 2 | %3.2 | 2 | أ- الستمهن والتدريب فقط. | |
| 3.80 | %8.1 | 5 | %6.5 | 4 | %1.6 | 1 | 64.5 % | 40 | %19.4 | 12 | ب- التعلم بكافة أنواعه وبمختلف مراحلها. | |
| 3.45 | %19.4 | 12 | %11.3 | 7 | %6.5 | 4 | 30.6 % | 19 | %32.3 | 20 | إن النشر الإلكتروني للمعلومات المالية وتقارير الأعمال أنعكس على وظيفة الفحص الضريبي مما دعت | -5 |

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي'
دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

| | | | | | | | | | | | | |
|------|-------|---|-------|----|--------|---|--------|----|-------|----|--|----|
| | | | | | | | | | | | الوظيفة الى تعديل بعض معاييرها وإصدار معايير جديدة لغرض مواكبتها مع إحتياجات المرحلة الجديدة. | |
| 4.13 | %8.1 | 5 | %8.1 | 5 | 11.3 % | 7 | %8.1 | 5 | %64.5 | 40 | إن وظيفة الفحص الضريبي تحدد التكنولوجيا المراد إستخدامها حتى يمكن أن يكون هنالك عائد للإستثمار وتحسين البيئة لممارسي وظيفة الفحص الضريبي حتى يتمكنوا من إستخدام المخزون العلمي المعرفي وترجمته. | -6 |
| 4.39 | %4.8 | 3 | %4.8 | 3 | %1.6 | 1 | 24.2 % | 15 | %64.5 | 40 | حتى تتمكن وظيفة الفحص الضريبي من الإنتقال الى الإقتصاد المعرفي يجب أن تأخذ بنظر الإعتبار العلاقات التقنية التي تحكم العمل في الفحص الضريبي وتخصيص التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج معرفة جديدة من خلال ترابط المعلومات وأنظمة الإتصال. | -7 |
| 3.55 | %12.9 | 8 | %19.4 | 12 | %8.1 | 5 | 19.4 % | 12 | %40.3 | 25 | هل تعتقد إن العمل على جعل المعرفة قاعدة إستراتيجية لتحديد الإنتاج وتوزيع الدخل للدول عبر الصناعات الذكية، تعتبر دليلاً يمكن الإسترشاد به في كيفية إستثمار المعرفة وتحويلها قيد التنفيذ . | -8 |

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي'
دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

| | | | | | | | | | | | | |
|------|-------|----|-------|----|--------|---|--------|----|-------|----|---|------|
| 4.18 | %6.5 | 4 | %6.5 | 4 | 12.9 % | 8 | 11.3 % | 7 | %62.9 | 39 | تعتبر العولمة عنصر هام وحاسم في إنتاج المعرفة من خلال الإنترنت إذ أصبحت التجارة الإلكترونية أكثر رسوخاً وذات أثر إيجابي على زيادة دقة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي من خلال إستخدام الفحص الآلي. | -9 |
| 3.87 | %12.9 | 8 | %9.7 | 6 | %8.1 | 5 | 16.1 % | 10 | %53.2 | 33 | تضع الهيئة العامة للضرائب إجراء يلم ويحيط بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية وغيرها من المتطلبات التي تتعهد الهيئة العامة للضرائب بتطبيقها والمتعلقة بوظيفة الفحص الضريبي؟ | 10 - |
| | | | | | | | | | | | يؤثر إقتصاد المعرفة على الممارسات المحاسبية وعملية فحص الحسابات مما يؤدي الى إحداث تطورات منها. | |
| 3.45 | %16.1 | 10 | %17.7 | 11 | %3.2 | 2 | 30.6 % | 19 | %32.3 | 20 | أ- تحويل نشر المعلومات الى نشر إلكتروني. | 11 - |
| 3.35 | %14.5 | 9 | %16.1 | 10 | %4.8 | 3 | 48.4 % | 30 | %16.1 | 10 | ب- إنتشار التجارة الإلكترونية . | |
| 3.50 | %14.5 | 9 | %16.1 | 10 | %6.5 | 4 | 30.6 % | 19 | %32.2 | 20 | ج- تطوير المعايير المحاسبية والفحص الخارجي الإلكتروني. | |
| | | | | | | | | | | | من المتطلبات التي تستوفيها وظيفة | 12 - |

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي'
دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

| | | | | | | | | | | | |
|------|-------|---|-------|---|------|---|-----------|----|-------|----|--|
| | | | | | | | | | | | الفحص الضريبي لمواجهت التوجهات الإقتصادية الحديثة . |
| 3.61 | %11.3 | 7 | %11.3 | 7 | %9.7 | 6 | 40.3 % | 25 | %27.4 | 17 | أ - إن مزاوول وظيفة الفحص الضريبي يكون على دراية ومعرفة بالبيئة المحيطة والمساهمة في صياغة نمط جديد لدور الوظيفة يتجه الى المعلومات والمعرفة ومواكبة التغيرات العالمية. |
| 3.90 | %9.7 | 6 | %9.7 | 6 | %4.8 | 3 | 32.3 % | 20 | %43.5 | 27 | ب - إن تكون لوظيفة الفحص رؤية محددة لكيفية التعامل مع المعرفة. |

1-3 تحليل النتائج على المستوى الكلي

بلغ الوسط المرجح العام لفقرات الإستبانة (3,59) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) وهذه النتيجة تشير الى إتفاق أفراد العينة على إن تطبيق الأساليب المتطورة لإقتصاد المعرفة تؤثر وبدرجة كبيرة في ممارسة عمل الفحص الضريبي.

2-3 تحليل النتائج على مستوى الفقرات.

1- أظهر 80% من عينة الفحص أكدت بأن وجود المعرفة في نمو وتطور أقتصاديات جميع الدول أمراً مهماً في حين كان الرأي المعاكس 16,2% أما الرأي المحايد فكان بنسبة 3,2%, إذ بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة (4,08) وتشير تلك النتيجة الى إن إدخال التكنولوجيا تؤثر وبدرجة كبيرة جداً في عمل الهيئة العامة للضرائب وتفعيل دورها في نشر المعرفة المحاسبية لتطوير وظيفة الفحص الضريبي.

2- يتعلق هذا السؤال بأثر التراكم المعرفي وزيادة النمو الأقتصادي في البلدان.

أ- عكست نسبة الإجابة 4,8% من عينة الدراسة موافقتهم على إحتكار هذه المعرفة في حين لم يتجاوز نسبة 90% من يعتقد العكس وبلغ الرأي المحايد 4,8% من عينة الدراسة, إذ بلغ الوسط الحسابي المرجح (1,53).

ب - أكثر من 90% من عينة البحث أبدت سرعة أنتشار المعرفة إذا ما تراكمت في اي بلد أما نسبة من يعتقد خلاف ذلك كانت 6,4% اما الرأي المحايد فكان 3,2% , إذ بلغ الوسط الحسابي المرجح (4,08) وتلك النتيجة تؤيد تأثير إنتشار المعرفة.

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

ج- أيدت 82% من عينة الدراسة أن هنالك صعوبة منع الآخرين من استخدام المعرفة في حين كان الرأي المحايد 1,6% أما الرأي المعارض 16,2% وهذا ما يتفق مع آراء العينة التي تم إستجوابها في هذا السؤال على سرعة أنتشار المعرفة المتراكمة وصعوبة منع الآخرين من إستخدامها, إذ بلغ الوسط الحسابي المرجح لها (4).

3- يتعلق هذا السؤال بنمو وتطور الدول يرجع ذلك الى الركيزة الأساسية الا وهي المعرفة إذ تعد الشكل الأساسي لرأس المال الفكري إذ أيدت نسبة 79% من عينة الفحص ذلك والرأي المحايد كان 11,3% وبلغ الرأي المعارض بنسبة 9,7%. إذ أن الأساس في التقدم التكنولوجي يرجع الى الكثافة المعرفية والى راس المال الفكري الذي يعبر عن المعرفة التي يمكن تحويلها الى قيمة وليس الى كثافة رأس المال المادي, إذ بلغ الوسط الحسابي المرجح (3,96).

4- لقد أوضح 6,4% من أفراد العينة أن الممارسة للمهنة فقط يؤدي الى أكتساب المعرفة في حين كان الرأي المحايد 4,8% أما من يعتقد عكس ذلك فبلغ بنسبة 88,7% أي إن الوسط الحسابي المرجح لهذا السؤال بلغ (1,81).

أما التعلم بكافة أنواعه وبمختلف مراحلها لإكتساب المعرفة فبلغ نسبة الأنفاق 83,9% أما الرأي المحايد فبلغ 1,6% أما عكس ذلك فكان بنسبة 14,6%. إذ بلغ الوسط الحسابي المرجح (3,80) ونستنتج من ذلك أن التمهين والتدريب مع فرصة من التعلم يمكن خلق نوع من الإبداع ويمثل التدريب ظاهرة طبيعية بحكم التطور والتغير الحاصل في بيئة المنظمة الداخلية والخارجية ويرتبط مفهوم التدريب مع مفهوم آخر هو التطور Development الذي يعني تحسين المهارات والمعارف للمتدربين ليكونوا أكثر إستعداداً لإداء أفضل لمهام جديدة تتاطأ أوستتاط بهم.

5- يتعلق السؤال بالنشر الإلكتروني للمعلومات المالية وإنعكاسها على وظيفة الفحص الضريبي لغرض مواكبتها مع إحتياجات المرحلة الجديدة. أيدت نسبة 62,9% من عينة البحث الى إن التأثير كان بدرجة كبيرة إذ بلغ الوسط الحسابي المرجح (3,45) وبموجب الإجابة يكون الفحص الإلكتروني أحد متطلبات التجارة الإلكترونية والعلاقة التي تربط بينهما هي علاقة تكامل. من خلال قدرة نظام الفحص الآلي المطبق في الهيئة العامة للضرائب يتم تنفيذ فتح مواقع وحصر عمليات التجارة الإلكترونية التي تمت وإثبات وتحديث مختلف مقومات وقواعد بيانات نظام الفحص الآلي بمختلف عمليات التجارة الإلكترونية

6- يلاحظ إن نسبة 72,6% من أفراد عينة البحث يؤيدون إن من متطلبات وظيفة الفحص الضريبي إستخدام التكنولوجيا لمواكبة التطور الحاصل في الإقتصاد وإستخدام المخزون العلمي وترجمته أيدت نسبة 72,6% بالموافقة أما عكس هذا الرأي كان بنسبة 16,2% والرأي المحايد بنسبة 11,3% إذ بلغ الوسط الحسابي المرجح **4,13** ونستنتج من ذلك إن التكنولوجيا تعتبر نقطة إنطلاق لهذا النوع من الإقتصاد فهي تشكل أساليب الإنتاج

وفرص التسويق. من خلال تزايد معدلات النمو وزيادة معدلات الإستثمار وتقديم المعلومات المتنوعة الى مستخدميها وإنها أصبحت تكنولوجيا إجتماعية تلامس كل المتغيرات الإقتصادية والإدارية والإجتماعية والتقنية وإيجاد معالجات الفحص اللازمة لتلك المتغيرات وإضهار إنعكاساتها المحاسبية بصورة واضحة

7- تعد العلاقات التقنية من الآليات المهمة والمؤثرة للإنتقال الى الإقتصاد المعرفي إذ أيدت نسبة 88,7% هذا الرأي وكانت النسبة المحايدة 1,6% أما الرأي المخالف فبلغ نسبة 9,6%, وقد بلغ الوسط الحسابي المرجح 4,39

'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

8- يتعلق السؤال بالمعرفة كونها قاعة ستراتيجية ودليلاً يمكن الإسترشاد به في كيفية إستثمار المعرفة وتحويلها قيد التنفيذ إذ بلغ الرأي المؤيد بنسبة 59,7% أما الرأي المحايد فبلغ نسبة 8,1% والرأي المخالف بنسبة 32,3% وبذلك يكون التأثير بدرجة كبيرة إذ بلغ الوسط الحسابي المرجح 3,55 و تكون هناك ستراتيجية واضحة لأعداد المجتمع ومعرفة مدى إمكانية إستيعاب وظيفة الفحص لهذه المعرفة , ومن ثم إقامة البنية التحتية المعرفية التي تسمح بالإستيعاب الفعال لها , بالتالي محاولة التطوير والإسهام في إنتاج المعرفة التي تحتاجها وظيفة الفحص الضريبي لإداء دورها.

9- يوضح السؤال أن العولمة أحدى المفاتيح المحركة لإقتصاد المعرفة من خلال الإنترنت إذ انها تؤثر وبشكل كبير على زيادة درجة المعلومات المحاسبية فقد بلغ الوسط الحسابي المرجح 4,18 وبلغت النسبة المؤيدة 74,2% أما الرأي المحايد فبلغ نسبة 12,9% أما الرأي المعارض كان بنسبة 13%.

10- يتعلق السؤال بالأجراءات التشريعية والتنظيمية التي تضعها الهيئة العامة للضرائب والمتعلقة بوظيفة الفحص الضريبي تؤيد ذلك نسبة 69,3% من عينة البحث أما النسبة المحايدة تبلغ 8,1% والرأي المعاكس 22,6% , إذ بلغ الوسط الحسابي المرجح 3,87 وتلك النتيجة تشير الى أن الهيئة العامة للضرائب تسعى الى تنوع مصادر المعلومات لغرض اتخاذ قرارات موضوعية في وظيفة الفحص الضريبي من هذه المصادر (المكلف , دوائر الدولة , الضوابط , المسح الميداني, الأخبار الوظيفي).

11- يشير السؤال الى تأثير إقتصاد المعرفة على عمليات الفحص الضريبي والعمليات المحاسبية من خلال أ- أيدت نسبة 62,9% من العينة الا إن التطورات التي تحدث في النشر الإلكتروني للمعلومات تؤثر وبدرجة كبيرة إذ إن الوسط الحسابي المرجح 3,45 بينما كان الرأي المحايد 3,2% ونسبة من يعتقد عكس ذلك كانت 33,8%.

ب- كان تأثير أنتشار التجارة الإلكترونية بدرجة كبيرة فقد بلغ الوسط الحسابي المرجح 3,35 وقد كانت نسبة التأييد 64,5% أما عكس هذه النسبة كانت 30,6% والرأي المحايد كان 4,8% .

ج- تطوير الفحص الضريبي الإلكتروني كان بدرجة كبيرة ايضاً فقد بلغ الوسط المرجح 3,50 , إذ بلغت نسبة الأتفاق 62,8% والرأي المحايد 6,5% أما الرأي المعاكس 30,6% من عينة الدراسة.

12- يشير هذا السؤال الى المتطلبات الواجب إتباعها لمواكبة التوجهات الإقتصادية الجديدة , ويشير هذا السؤال تساؤلات عديدة منها.

أ- على مزاوول وظيفة الفحص الضريبي أن يكون على دراية ومعرفة بالبيئة المحيطة به فكانت النسبة المؤيدة 67,7% أما الرأي المحايد فكان نسبة 9,7% أما الرأي المعارض فكان 22,6% فقد بلغ الوسط الحسابي المرجح 3,6.

ب- أن تكون لوظيفة الفحص رؤية محددة لكيفية التعامل مع المعرفة فكان الرأي المؤيد بنسبة 75,8% أما الرأي المحايد فكان 4,8% والرأي المعاكس بنسبة 19,4% وبلغ الوسط الحسابي المرجح 3,90.



**'تأثير إقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي'
دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات**

أن النتائج أعلاه تؤكد صحة فرضية البحث والتي مفادها يؤثر إدخال الأساليب المتطورة لإقتصاد المعرفة في مجال ممارسة وظيفة الفحص الضريبي.

4-الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات

- 1- إنعكس تأثير إقتصاد المعرفة من خلال إستخدام التكنولوجيا المتطورة وبدرجة كبيرة في مجال ممارسة وظيفة الفحص الضريبي.
- 2 - يعد الفحص الإلكتروني أحد متطلبات التجارة الإلكترونية والعلاقة التي تربط بينهما هي علاقة تكامل. من خلال قدرة نظام الفحص الآلي المطبق في الهيئة العامة للضرائب يتم تنفيذ فتح مواقع وحصر عمليات التجارة الإلكترونية التي تمت وإثبات وتحديث مختلف مقومات وقواعد بيانات نظام الفحص الآلي بمختلف عمليات التجارة الإلكترونية
- 3 - يعد نمو إقتصاد المعرفة على مدخلات المعرفة كقيمة مضافة في النظام الإقتصادي المعاصر .
- 4 - من أكثر التغييرات التي أثرت على وظيفة الفحص الضريبي هو التطور التكنولوجي وما صاحبه من إنتشار التجارة الإلكترونية والنشر الإلكتروني .
- 5 - أثر هذه التغييرات المتمثلة بالتجارة الإلكترونية, العولمة , تكنولوجيا المعلومات على بعض الممارسات والمفاهيم والتطبيقات المحاسبية والضريبية.
- 6 - إنعكس مفهوم إقتصاد المعرفة على وظيفة الفحص, الأمر الذي دعى الوظيفة الى تعديل بعض معاييرها وتطوير البعض الآخر .
- 7 - هناك استراتيجية واضحة لأعداد المجتمع ومعرفة مدى إمكانية إستيعاب وظيفة الفحص لهذه المعرفة , ومن ثم إقامة البنية التحتية المعرفية التي تسمح بالإستيعاب الفعال لها , بالتالي محاولة التطوير والإسهام في إنتاج المعرفة التي تحتاجها وظيفة الفحص الضريبي لإداء دورها.
- 8 - أصدر (ASB) معيار رقم (80) تحت عنوان قضايا الإثبات في البيئة الإلكترونية.

4-2 التوصيات

- بناء على ماتم التوصل اليه من نتائج واستنتاجات فإن الباحثة توصي مايلي .:
- 1- ضرورة تحويل رأس المال الفكري الى قيمة من خلال الإختراع والإبتكار .
 - 2- على المنظمات المهنية إعادته هيكلياً أعمالها في ظل بيئته إقتصاد المعرفة.
 - 3- قيام المنظمات المهنية والهيئة العامة للضرائب بإصدار معايير خاصة بتحديد مسؤولية الفاحص الضريبي في ضوء بيئة تكنولوجيا المعلومات .
 - 4- الإسراع في إصدار معايير خاصة بالممارسات المحاسبية والفحص الضريبي وإدخال الحاسبات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات.
 - 5- إعادة النظر في نظم التعليم حيث إن عصر المعرفة يتطلب المزيد من الإبداعات والإبتكارات المحاسبية



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد العاشر – العدد 30 الفصل الأول - 2015

'تأثير اقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي' دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

6 – تعديل استراتيجيات وظيفية الفحص الضريبي من قبل الهيئة العامة للضرائب بشكل تستطيع مواجهة تحديات الإقتصاد الجديد.

7- استخدام تكنولوجيا منظورة وفعالة في الهيئة العامة للضرائب وتفعيل دورها في نشر المعرفة المحاسبية لتطوير وظيفة الفحص الضريبي.

5- المصادر:

5-1 - المصادر العربية

1-1 الكتب

1. الألوسي، حازم هاشم، الطريق الى علم المراجعة والتدقيق-المراجعة النظرية، ج1، ط1، ليبيا، 2003.
2. بدوي، محمد عباس، و المليحي فؤاد السيد، المحاسبة الضريبية، مطابع السعدني، 2004.
3. سلامة، صلاح حسن علي، الإعداد والفحص الضريبي تأصيل نظري وتطبيق عملي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ج.م.ع، 2002.
4. ياسين، سعد غالب "الأدارة الدولية" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الاردن 2002، ص24
5. يوحنا ال آدم، 2005، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2006، ص 27 - 25.

2-1 البحوث الجامعية

1. البارودي، شيرين بدري توفيق، " دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمصارف التجارية"، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
2. الدعيمي، هدى زوير مخلف حسين، "الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية - اطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة"، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.
3. صاحب، عبد الرسول عبد العباس، مدى الأخذ بأدلة الإثبات في الفحص الضريبي، بحث الدبلوم العالي المعادل للماجستير، بغداد 2008.
4. الهاشمي، ضياء شمخي جبار، تقويم آلية التدقيق الداخلي اتحاسب مكلفي ضريبة الدخل في العراق، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد 2005.
5. الكبيسي مازن محمود عبد الله، أهمية العناية المهنية في تدقيق البيانات المالية وأثرها في نجاح طريقة التقدير الذاتي لضريبة الدخل، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2008.

3-1 الدوريات العربية

1. العرييد، شرف سمير، الخطيب عدنان ناصر، توثيق إجراءات الفحص الضريبي من منظور إدارة الجودة الشاملة، دراسة تطبيقية على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في وزارة المالية في الأردن، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 22، عمان، الأردن، 2007.



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد العاشر – العدد 30 الفصل الأول - 2015

'تأثير اقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي'
دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

2. حسان , محمد رؤوف " اقتصاد المعرفة دور محوري للأبتكار والتغيير التكنولوجي " مجلة المدير العربي ، العدد 158 ، جماعة الادارة العليا ،ابريل 2002 .

1-4 الوثائق الرسمية

1. قانون ضريبة الدخل رقم 13 لسنة 1982 المعدل ، نشر في الوقائع العراقية عدد 2917 في 1982/12/27

2. الجمهورية العراقية ، نظام مسك الدفاتر التجارية لاغراض ضريبة الدخل رقم (2) لسنة 1985

3. نظام الأندثار والأطفاء رقم 19 لسنة 1994

1-5 المؤتمرات والندوات

1. السامرائي, سلوى " رؤيا تشخيصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة " بحث مقدم للمؤتمر العلمي لدوري السنوي الرابع، جامعة الزيتونة الاردن- المنعقد في نيسان 2004 ص 9- 11 .

2. عبد الوهاب، ابراهيم طه ، " تطوير دور واداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية المنشورة على شبكة المعلومات العالمية "، المؤتمر العلمي الرابع ، كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا ، الاردن ، 2005.

3. عبد المنعم ، هيثم احمد حسين ، " اقتصاد المعرفة واثره على الممارسات المحاسبية وتدقيق الحسابات "، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس - اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الزيتونة الاردنية ، عمان ، 2005.

4. الزيات ، فتحي مصطفى " اقتصاد المعرفة ودوره في تحديث الصناعات العربية " مؤتمر تحديث الصناعات العربية في ضوء المتغيرات الدولية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة 22- 211 - ابريل 20

5. محمد شريف توفيق " مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية "، مؤتمر التجارة الالكترونية - الافاق والتحديات لكلية التجارة،جامعة الاسكندرية 25 - 27 يوليو 2002 - ص 255.

6. محمد نجيب محمد صادق حسن" دور المراجعة في ظل الاقتصاد المعرفي " بحث مقدم،المؤتمر العلمي السنوي الخامس ، جامعة الزيتون -الاردن، 2005 ، ص 17- 18.

5-2المصادر الأجنبية

2-1 الكتب

1. Davis, S.M. (Future prefect, Addison-weslecy -publishing) Co INC 1987.

2. ESCWA, Knowledge management Methodology AN Empirical Approach in core sector in Escwa member countries, United Nation, 2003, p4.

3. THoreson, J, (2000), (Business analyst & top inventor Knowledge management conference) October 11-13 Monterrey Mexico www.edges.net/enline 2000 .pdf-p.2



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد العاشر – العدد 30 الفصل الأول - 2015
'تأثير اقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي'
دراسة إستطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات

4. FASB, **Electronic commerce using the internet of other public networks effect on the audit financial statement 2000**
5. Nonaka I. And Takcouchi, H. (1995) “**The knowledge – Creating compang** “Ny – oxford University press.
6. United Kingdom Dep of Trade and industry (1998) “**our competitvie future: Building the knowledge Economy**” Vol. Cm4176, London.
7. Phillips & etal; 2003: 492
8. Rop-Coronel," **Database Systems Design, Implementation, Management** ", 4th Edition, Course Technology, 2000.
9. Boynton , William Johnson Ramond , **Modern Auditing** , John Wiley & Sons Inc , U.S.A ,2001

2-2 المجالات

1. Grand, Robert, M, (**towards a knowledge based theory of firm**) strategic management Journal, vol. 917, winter 1996, pp.109-122.
2. Moreland K.A., (**SAS 80 Amends SAS 31 to address information Technology**), CPA Journal, July-September 1997-pp 47 –49
3. Williamson L.A. (**the implications of Electronic Evidence**) Journal of Accountancy, N.Y. USA. February 1997-p.70.
- 4.Chan, Siew, Yao, Lee & Carlson, John ," **Do Firms Use the Database Accounting Approach in the Design of Their AIS** ", International Journal of the Computer, United States of America, No. 2, 2007.

2-3 المواقع الإلكترونية

حسان محي الدين "اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات".

1. <http://www.arabicin-net/Arabic/ardweh/pivol-4/economics-1.Knowledgel-htm>,2004.
2. www.Downloads.Magagroup.Com.
3. WWW.Acc4.Arabic.office.Com.